دور الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي الجزائري
خلال الفترة 2001-2015.

روشو عبد القادر، جامعة الشلف .

راتول محمد ، جامعة الشلف .

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر سياسة الإنفاق العمومي وكذا دورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2001 – 2015 . وذلك من خلال أهداف السياسة الإقتصادية الكلية و المتمثلة في معدل النمو معدل البطالة ، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات الدولية .

وقد إنتهت هذه الدراسة إلى خلاصة أساسية مفادها أن السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد إرتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي لذلك أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الحجم المتزايد من الإنفاق العمومي لضعف طاقته الإستعابية .

كلمات مفتاحية :

الإستقرار الإقتصادي ، الإنفاق العمومي ، معدل النمو ، معدل البطالة ، معدل التضخم ، ميزان المدفوعات .

Resume ;

Cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de dépense publique sur la situation des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-2015) : le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements, et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés : la politique de dépense, la stabilité économique, la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur.

مقدمــة :

من المواضيع التي يزداد النقاش الإقتصادي حولها موضوع تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي خاصة في الآونة الأخيرة، ذلك أن هذا التدخل يتجسد من خلال السياسة الإقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها النمو الإقتصادي المستمر قصد الرفع من معيشة الأفراد، وكذلك معدل نمو منخفض بهدف توفير منصب عمل لكل طالب له وأيضاً معدل تضخم متحكم فيه (المستوى العام للأسعار)، إضافة إلى تأمين التوازن على مستوى ميزان المدفوعات الدولية، وهذه الأهداف الأربعة مجتمعة هو ما أصطلح عليه بالمربع السحري لكالدو .

وفي هذا السياق فإن للسياسة المالية دور كبير في التأثير على الطلب الكلي الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإستقرار الإقتصادي الكلي ومن هذا المنطلق تظهر سياسة الإنفاق العمومي كأداة هامة من أدوات السياسة الإقتصادية و التي يمكن إستخدامها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي (وليد عبد الحميد عايب ، 2010 ،ص 100)،

ومنه أصبح تحقيق هذا الإستقرار بمؤشراته المذكورة سابقاً (أهداف السياسة الإقتصادية) من بين المقاصد الأساسية للنظم الإقتصادية وواضعي السياسة الإقتصادية ، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الإقتصاديين حول مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي ومتطلباته ، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن الإستقرار الإقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للإسعار، وقد أضاف الفكر الإقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً أخرا (وليد عبد الحميد عايب ، 2010 ، ص35) للإستقرار الإقتصادي والمتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص الإقتصاد الجزائري وبعد الأزمة الإقتصادية التي ضربته سنة 1986 نتيجة إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما كان لذلك من إنعكاس سيء على كافة المستويات، تم الشروع في تطبيق برامج إصلاحية الهدف منها هو تصحيح الإختلالات الهيكلية التي ميزته .

فنتيجة لهذه الظروف مرت السياسة المالية للجزائر بمرحلتين أساسيتين الأولى كانت خلال فترة التسعينيات أي إلى غاية 1998، حيث تميزت بسياسة مالية صارمة خففت من الإنفاق العمومي خاصة في جانبه الإستثماري غير أنــه وإبتداءاً من سنة 1999 ونتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية باشرت الجزائر في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية ، حيث أن هذه السياسة قد تميزت في البداية بنوع من الحذر خلال الفترة (1999-2001) لكن بعد أن إتضحت المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية العالمية أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي الفترة(2001-2004) حيث خصص له مبلغ قـدره07 مليار دولار ثم برنامج دعــم النمو الإقتصادي خــلال الفتــرة (2005-2009) بمبلغ قـــدره 150 مليار دولار وأخيــراً المخطط الخماسي(2010-2014) بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى (أ.شيبي عبد الرحيم ، ص8) ، وعليه وفي خضم كل هذه المعطيات وقصد الوقوف على الإستقرار الكلي للإقتصاد الجزائري يمكن طرح التساؤل المحوري التالي :

إلى أي مدى يساهم الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 ؟

ويمكن أن تتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة على النحو التالي :

- ماهية الإنفاق العمومي؟ وما مبرراته ؟
- ماذا نعني بالإستقرار الإقتصادي الكلي ؟ وما هي مؤشراته ؟
- كيف تطورت النفقات العمومية خلال فترة الدراسة ؟
- ما دور الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرارالإقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة و الأسئلة المتفرعة عنها يمكن الإنطلاق من الفرضيات التالية :

- تعتبر النفقات العمومية أداة لتجسيد البرامج الإستثمارية العمومية .
- يعتبر الإستقرار الإقتصادي الكلي هدف نهائي للسياسة الإقتصادية .
- هناك تزايد مستمر في الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة .
- لسياسة الإنفاق العمومي تأثير على إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة .

أهداف الدراسة :

1- محاولة معرفة المنحى الذي إتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك .

2- معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2001-2015.

3- الوقوف على وضعية مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي ودور برامج الإنفاق العمومي المطبقة خلال فترة الدراسة في ذلك.

أهمية الدراسة :

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2001/2015) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج إستثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها، من هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الإقتصادي الكلي أي مدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

منهج الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) والأسئلة الفرعية سنعتمد في دراستنا له على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي .

فالمنهج الوصفي يطبق لتقديم الجانب النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم النفقات العمومية والإستقرار الإقتصادي،أما الجانب التطبيقي فسنقدمه بإستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي .

حدود الدراسة :

هذه الدراسة تمتد زمنياً على الفترة من 2001 إلى 2015 حيث سنعتمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والجريدة الرسمية فيما يخص قوانيين المالية والخاصة بسنوات الدراسة، أما مكانيا فهي تخص الإقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة

1- دراسة (الخميسي قايدي 2005) بعنوان **دراسة قياسية للنفقات العمومية للفترة 1970-2006 في الجزائر** : وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بإستخدام الطرق الكمية – القياسية – وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها أن العوامل – المحددات – الأساسية التي تؤثر على الإنفاق العمومي في الجزائر تتمثل أساساً في الجباية البترولية، رصيد الموازنة العامة ، إيرادات الجباية العادية وسعر الصرف ، لكن لم يتطرق الباحث إلى الآثار الكلية للإنفاق العمومي في مجال إستقرار الإقتصاد الكلي .

2 – دراسة (وليد عبد الحميد عايب 2010) بعنوان الأثار **الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2007) ، دراسة تطبيقية قياسية.**

وتهدف هذه الدراسة لتوضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة وتطرقت إلى تحليل السياسة الإقتصادية في الجزائر وإنعكاساتها على الإستقرار الإقتصادي الكلي وركزت الدراسة على عنصر الإنفاق العمومي .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن سياسة الإنفاق الحكومي تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي لكن الدراسة القياسية لهذه السياسة بينت محدوديتها خاصة في الأجل القصير نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

3- دراسة (مسعودي مليكة 2014) بعنوان **سياسة إستقرار الإقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا .**

إن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز أهمية تحقيق التكامل بين السياسات الكلية المطبقة على مستوى الجزائر وكذا تقييم فعاليتها من أجل ضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي وإستمراره .

وكذلك تحليل سياسات الإستقرار الإقتصادي في كل من الجزائر و فرنسا وقد خلصت هذه الدراسة في جانبها المتعلق بالإنفاق إلى أن تدني قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف العرض النقدي تؤكد عدم إمكانية تطبيق السياسة المالية الكينزية على الإقتصاد الجزائري بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا غياب آليات السوق، وأن سياسة الإنفاق العمومي الممولة عن طريق الإصدار النقدي هي سياسة فعالة من حيث قدرتها على إلغاء أثر المزاحمة وتحقيق الزيادة في الناتج ، لكن دون توضيح إذ كان ذلك ممكن على المدى القصير أو الطويل .

محاور الدراسة :

سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية :

أولا : الإطار النظري للنفقات العامة .

ثانيا:الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي .

ثالثا: سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001-2015.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصاد الكلي .

أولاً: الإطار النظري للنفقات العمومية: فإن كانت السياسة الإقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بإعتبارها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الإقتصادي في إتجاه مرغوب فيه(تعريف Xavier greffe) ، فإن سياسة الإنفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع (عبد المجيد قدي ،2010 ،ص 24) ، وبهذا يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، ويعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس وحجم دور الحكومة في النشاط الإقتصادي ، وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل ، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية .

فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة (د.سوزي عدلي ناشد 2006، ص 27) .

ومن هذا المنظور فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية ويعتبر أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ، وفي هذا السياق فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية (قروف محمد كريم ، 2013، ص5) وهي:

1- تدعيم تخصيص الموارد : ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الإقتصادية توزيع الموارد الإقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل المشكلة الإقتصادية و الذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الإقتصادية المطبقة .

2- إعادة توزيع الدخول : تستطيع الدولة ومن خلال نفاقاتها العامة (منح ، مساهمات إجتماعية ..إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد .

3- تدعيم الإستقرار الإقتصادي : إن تفادي الآثار السلبية للإختلالات في النشاط الإقتصادي يعني أن هناك إستقراراً إقتصادياً أي الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة و التضخم عند مستويات مقبولة .

ثانيا:الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي االكلي : إن المفهوم النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لإختلاف الهيكلة الإقتصادية لكل منهما .

كما أننا نشير أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي و الإستقرار الإقتصادي الخارجي ذلك أن عدم الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم إستقرار كلي خارجي ، وفي كل الأحوال فإن من أسباب عدم الإستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي و الإستهلاك الوطني (وليد عبد الحميد عايب

2010 ، ص 60) وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الإدخار و الإستثمار، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الإستثمارية ،ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية ، وفي هذه المرحلة يظهر الإختلال أو عدم الإستقرار الكلي الخارجي ، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي .

مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي : لتحقيق الكفاءة في إقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الإقتصادية لهذا الأخير مستقرة ويتجلى الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية : نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة وإستقرار الأسعار ، ثم يضاف الهدف الرابع وهو إستقرار سعر الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات الدولية .

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف، ذلك أنه بدون عمالة كاملة فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل ، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الإقتصادي (جيمس جوراتني ، 1988، ص 195) ، كما يرتبط مفهوم الإستقرار الإقتصادي بمفهوم الدورة الإقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد السمات الأساسية في الإقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة والمتشابكة ، ويراد بالدورة الإقتصادية عدم إستقرار مؤسسات الأعمال إلا ماندر فالتوسع الإقتصادي و الإزدهار يعقبه الإظطراب و الإنهيار الإقتصادي فيحل الكساد وينخفض مستوى الإنتاج وحجم الإستخدام ، وبعد أن يصل الإقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الإنطلاق من جديد وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج ، التوظيف والمستوى العام للأسعار (ضياء مجيد الموسوي ،2011 ص 13).

وتلخيصاً لما سبق نقول بأنه يمكن أن يحدث الإستقرار الإقتصادي الكلي عندما يكون الطلب الكلي متوازنا مع الناتج الكلي الممكن، فعدم التوازن يحدث إختلالا في الإستقرار سواء بالزيادة أو بالنقصان .

الإطار التطبيقي للدراسة:

ثالثا : سياسة الانفاق العام خلال مرحلة الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 : بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة تزامنت مع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد وهو ما إنعكس على مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي كما سوف نرى لاحقا.

لقد شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي الذي يستند نظرياً إلى الرؤية الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال و التي مفادها أنه في حالة الركود وإرتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل.

وخلال هذه الفترة إعتمدت الجزائر ثلاثة برامج أساسية وهي كالتالي :

أ- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

1- محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي : لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي إمتد إلى غاية 2004 وخصص له غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار ، وأهم ما ميز هذه الفترة هـو الزيادة في الأجور بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، كما أن الإنفاق الإستثماري قد زاد بمعدل 20% مقارنة بسنة 2000 وكان التحدي بالنسبة للحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه ، الجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج (وليد عبد الحميد عايب ، 2010، ص 230) .

الجدول رقم 01: توزيع رخص برنامج الإنعاش الإقتصادي حسب مجالات الإستثمار(2001 \2004)

القطاعات	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	الهيكلة
دعم الإصلاحات	47	%08.95
الفلاحة و الصيد	65	%12.38
التنمية المحلية	113	%21.52
الأشغال الكبرى	210	%40,00
الموارد البشرية	90	%17,14
المجموع	525	%100

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي ،جوان 2002 ص 142 .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية وعالم الريف ، حيث إستحوذت قطاعات الأشغال الكبرى و التنمية المحلية والفلاحة و الصيد لوحدها على ما يقارب 74% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وقد وزعت تراخيص البرنامج على مدى الأربع سنوات كما يلي :

الجدول رقم 02: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (%) حسب السنوات ومجالات الإستثمار 2004/2001.

	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة المسطر
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	\	\	45.0	%8,47
الفلاحة و الصيد	10,6	20,3	22.5	12.0	65.4	%12.46
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72,8	53.1	6.5	240.2	%45.75
الأشغال الكبرى	100,7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.10
المجموع	205,4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100
نسبة العمود	%39.12	%35.41	%21.70	%3.90	%100	

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

يتضح مما سبق أن أكبر نسبة من هذه الإعتمادات كانت خلال سنـــة 2001 بـــ 39,12 % و 2002 بـــ 35,4 % ينما أقل نسبة لها سنة 2000 بـ 3,90 %.

أهداف هذا البرنامج :

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن .

تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال إتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال (تومي عبد الرحمان،2011،ص 216).

تقييم البرنامج :

في دراسة للبنك العالمي (البنك العالمي تقرير سنة 2004) حول هذا البرنامج خلص إلى ما يلي :

1- دعم الإنعاش الإقتصادي لم يعكس نمواً إقتصادياً واضحاً ودائماً (متوسط النمو 1% سنوياً) .

2- مناصب الشغل المستحدثة تميزت بالوقتية .

3- برنامج الواردات تزايدت بنسبة أكبر من الصادرات .

ب- سياسة الإنفاق الحكومي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

أ- مضمون البرنامج : إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الإرتفاع المذهل لأسعار البترول ، سمحت لها بالقيام ببرنامج إستثماري - إنفاق عمومي- هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) بغلاف إجمالي قدره 4203 مليار دج وهذا ما يعادل تقريباً 55 مليار دولار، يضاف إلى هذا برنامجين واحد خاص بالهضاب العليا والثاني خاص بالجنوب ليصبح المبلغ الإجمالي8705 مليار دينار أي ما يعادل114 مليار دولار.

إن البرنامج الكلي لدعم النمو -55 مليار دولار- يعادل ما نسبته 57 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الإستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج .

أهداف البرنامج : يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف .
- إعادة الإعتبار للبنى التحتية .
- تحسين مستوى عيش الفرد .
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم وتثبيت ديمومة النمو الإقتصادي .

وأخيراً جدير بالذكر أن برنامج من هذا النوع والحجم سيطرح بدون شك إشكالية مدى إستمرارية طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد .

تقييم البرنامج : تعتبر سنة 2006 السنة الأولى لتنفيذ برنامج دعم النمو من خلال الميزانية السنوية التي كشفت عن حجم الأموال الموجهة للإستثمار ، حيث تجاوزت لأول مرة حاجز نفقات التسيير والجدول التالي يبين حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها على القطاعات.

الجدول رقم 03: يمثل تطور توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو (2005-2009) .

المجالات القطاعية	قيمة الإعتماد /مليار دج	نسبة الإعتماد %

تحسين ظروف معيشة السكان	19085,5	% 45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	% 40,5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	% 4,8
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام و الإتصال	50	%1,1
دعم التنمية الإقتصادية	337,2	% 8
المجموع	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005 ص 9 وما بعدها.

تبين الأرقام السابقة الإرتفاع الكبير لحجم المخصصات الإستثمارية التي بلغت 4202.7 مليار دينار(حوالي 55 مليار دولار) وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الإستيعابية الوطنية للإستثمارات العامة بمدخلاتها فمن الصعوبة بمكان التحكم في مخصصات سنوية تفوق 840 مليار دينار أي حوالي 11 مليار دولار ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صعوبة تنفيذها .

وبالعودة إلى النفقات العامة في ميزانية الدولة فيلاحظ التطور الهائل في نفقات التجهيز التي تضاعفت في حدود ثلاث مرات مقارنة بسنة 2004، وهي إشارة قوية تؤكد رغبة السلطات في تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً ،أيضاً خلال هذه السنة تم تسديد أكبر قسط من المديونية الخارجية بشكل مسبق (تومي عبد الرحمان ، 2011 ، ص 264)

كما توضح أيضاً حصيلة تنفيذ هذا البرنامج مايلي :

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نموذجية لكنها تبقى دون المستوى ، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج في تخفيف البطالة حيث إنتقلت من17,7 %سنة 2004 إلى10,3 %سنة 2009.
- تم إعادة التقييم للبرامج (سنة 2008)المعتمدة ولوحظ تأخر في الإنجاز" مبلغ 130 مليار دولار" (بوعشة مبارك، 2013، ص15) .

جـ - برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014) : يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها ، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار مقسمة إلى محورين الأول : يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ156 مليار دولار والثاني يتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار .

أهداف البرنامج : يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين التنمية البشرية .
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية .
- دعم تنمية الإقتصاد الوطني .
- التنمية الصناعية .
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل .
- تطوير إقتصاد المعرفة .

الجدول التالي يوضح المجالات المعنية بهذا البرنامج :

الجدول رقم 04 : توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني2014/2010.

القطاعات وفروعها	المبلغ مليار دج	النسبة
1-التنمية البشرية : التربية ، التعليم العالي، السكن ، الصحة ، المياه التضامن الشؤون الدينية ، الرياضة ، الطاقة المجاهدين ، التجارة .	10122	%49,5
2-المنشآت الأساسية : *الأشغال العمومية :كالطرق ، الموانىء ، المطارات . *النقل : السكك الحديدية ، المحطات الجديدة المطارات . *تهيئة الإقليم : المدن الجديدة.	6448	%31,5
3-تحسين الخدمة العمومية : *العدالة ، المالية ، التجارة ، العمل .	1666	%8,16
4-التنمية الإقتصادية : • الملاحة،الصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة ، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7,7
5- مكافحة البطالة	360	%1,6
6- البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%1,2
المجموع :	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق II : قوائم برنامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

خصائص برنامج دعم النمو : نظراً لكون هذا البرنامج يتضمن مبلغ مالي كبير وإنطلاقاً من تقييم تنفيذ البرامج السابقة فإنه تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج ومنها :

- لايمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تنتهي الدراسات الإقتصادية وتوفر الوعاء العقاري .
- موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار .
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين انها ضرورية ، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا إحترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة و الإنجاز ، التمويل سيتم حصرياً من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد .

رابعا :أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي الفترة (2001-2014) :

يتضح تقييم أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي من خلال مؤشرات هذا الإستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور .

وفي هذا الصدد فإن النتائج الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الإستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الإقتصاديين و المحللين .

فالبعض يرى أن الإقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الإستثمارية ، والدليل على ذلك هو تحسن في المؤشرات الإقتصادية الكلية وإسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لإفتقارها لقاعدة إقتصادية صلبة ودائمة وفيما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 05 : وضعية المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2015).

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم%	رصيد ميزان المدفوعات م/دولار	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	%0,03-
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	% 24
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	% 09
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	% 12
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	% 12
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	% 34
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	% 11
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	% 23
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	% 12
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	% 18
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	% 27
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	% 0,11-
2014	3,7	9,0	2,8	4,75	7656,1	%11
2015*	3,8	10,6	5,13	14,39-	8753,6	%14

المصدر : تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). *إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم:01 تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015

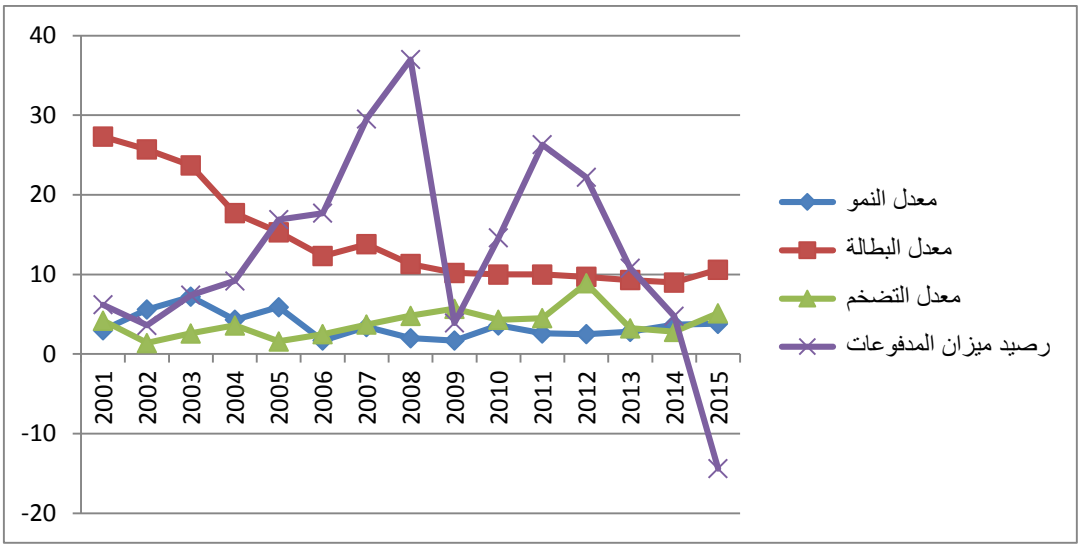

المصدر: معطيات الجدول رقم 05 أعلاه.

أ- تطور الإنفاق العمومي :

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة إبتداءاً من سنة 1999 وذلك راجع إلى تحسين مداخيل المحروقات (إرتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث إرتفعت نسبة الزيادة من -0,03% سنة 2001 إلى12 %سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 %سنة 2009 ثم إرتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27 % سنة 2011 وأخيراً إنخفضت إلى 11%سنة2014 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي المشار إليها سابقاً وقد إستمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءًا من السداسي الثاني لسنة2014 .

ب: وضعية النمو الإقتصادي :

يمثل الجدول و الشكل التاليين العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح لنا من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001-2004 نسبة5,02 % وخلال الفترة 2005-2009 بلغ 2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 كان 3,04% وهو نفس المعدل تقريبا (3.8 %) الذي سجل الى غاية سبتمبر من سنة 2015.

الجدول رقم 06 تطور النفقات العامة والناتج المحلي للفترة2001-2015(م.دينار)

السنوات	نفقات عامة	لناتج المحلي الخام
2001	1507,9	4227,1

الشكل رقم 02 يمثل تطور النفقات العامة و الناتج المحلي للفترة 2001-2015

2003	1929,4	5252,3
2005	2302,9	7564,6
2007	3946,6	9408,3
2008	4882,1	11077,1
2009	5474,5	10006,8
2010	6468,7	12034,4
2011	8272,4	14481
2012	7745,5	15843
2013	6879,8	16569
2014	7656,1	18390
2015*	8753,6	18255,5

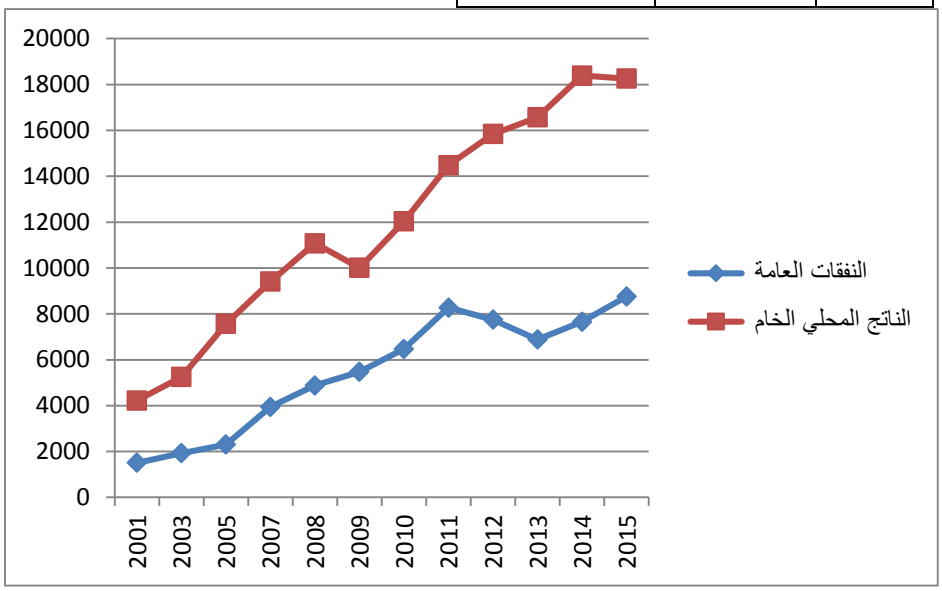

المصدر: معطيات الجدول رقم 06.

المصدر:- قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات2001 إلى 2015 - الديوان الوطني للاحصائيات (ons) .

*إلى غاية سبتمبر 2015

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي.

ج- وضعية معدلات التضخم : نحاول من خلال هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة بين حجم الإنفاق العمومي ومعدلات التضخم خلال فترة الإنعاش الإقتصادي الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: 07 تطور معدلات التضخم و النفقات العامة خلال الفترة 2001- 2015 .

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
معدل التضخم%	4,2	2,6	1,6	3,7	5,7	4,3	4,52	8,89	3,25	2,8	5.13
النفقات العامة*	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

*مليار دينار *إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- وزارة المالية .- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم :03 تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2015 .

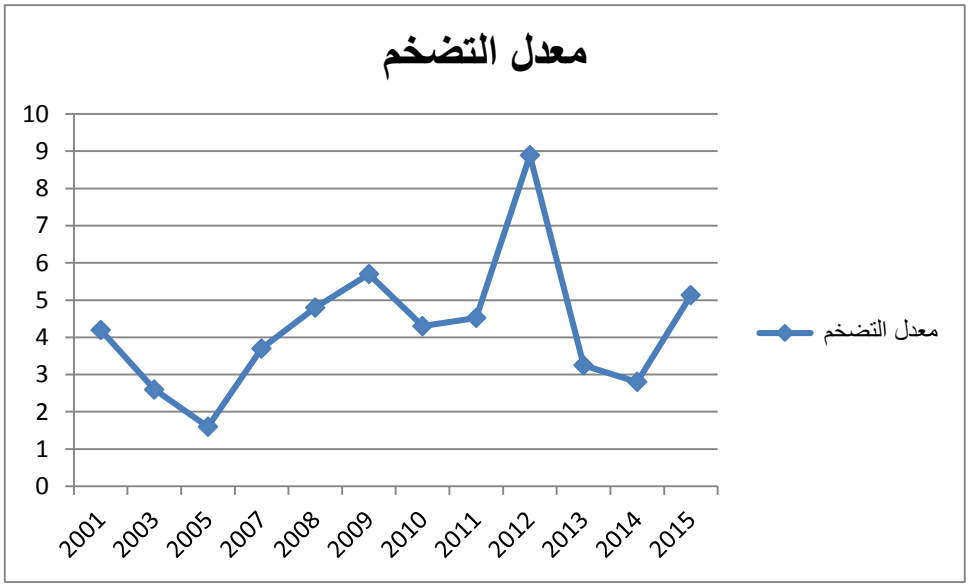

المصدر: معطيات الجدول رقم07 أعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت إرتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6% سنة2005 ثم ارتفع الى8.89% كحد أقصى سنة 2012 ثم إنخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % الى غاية سبتمبر من سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3 %) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الإستثمار ورفع الأجور(الغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل) .

د- البطالة :

يبين كينز إلى أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي –حالة التوسع في الإنفاق العمومي – تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الإقتصادي وحجم العمالة .

الجدول والشكل المواليين يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 08: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001–2015

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015**
معدل البطالة	27,3	23,7	15,4	13,3	10,2	10	10	9,7	9,3	9.0	10.6
*النفقات العامة	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

*مليار دينار **إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.– وزارة المالية .–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 04 : تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001–2015

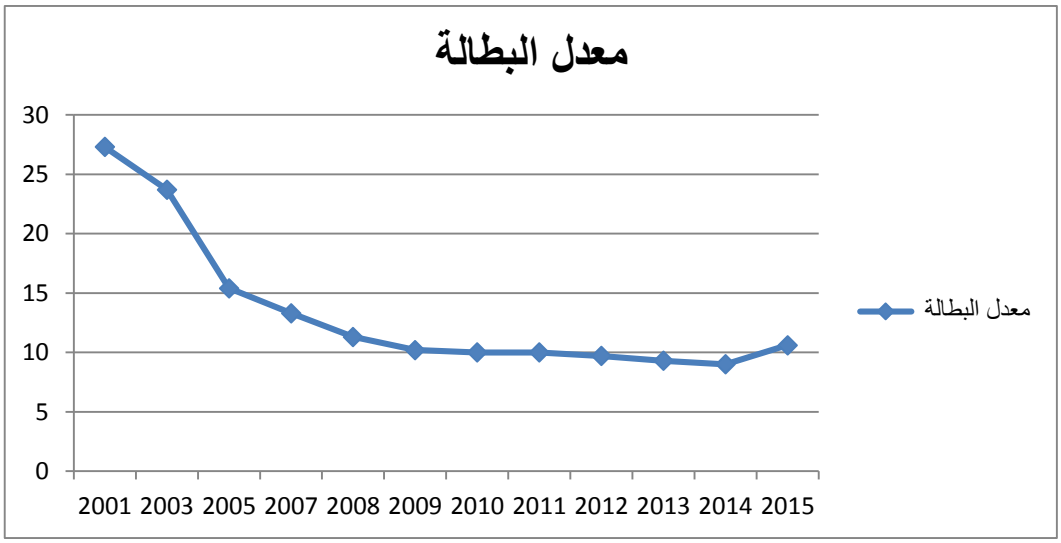

المصدر :معطيات الجدول رقم 08 اعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف إنخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 إنخفض إلـى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقا ، غير أنه مايميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت، كما ان هذا المعدل بدأ في الإرتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 وهذا مايؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً.

و– توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي) :

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الإقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الإقتصاد العالمي .

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمال لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 من خلال الجدول والشكل التاليين :

الجدول رقم 09 :تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية خلال الفترة 2001-2015

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015***
رصيد ميزان المدفوعات*	6,2	7,4	16,9	29,55	3,9	14,6	26,3	22,2	10,8	4,75	-14.39
النفقات العامة **	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

*مليار دولار ** مليار دينار ***إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- بنك الجزائر .-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 05 : تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2015

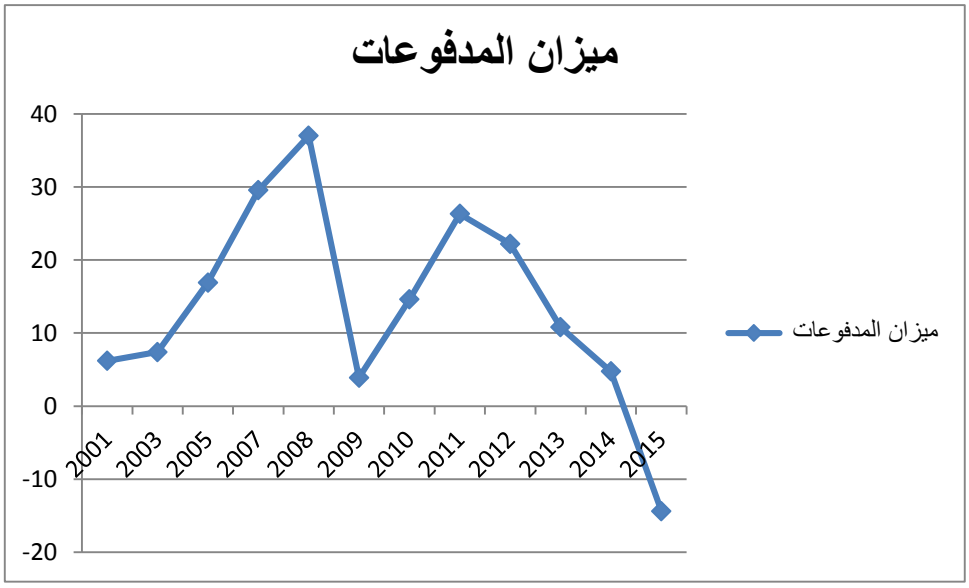

المصدر: معطيات الجدول رقم 09 أعلاه.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحا خلال الفترة 2001-2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعدي، فمن رصيد موجب بمقدار6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم إنخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الإرتفاع والإنخفاض راجع أساساً إلى عدم إستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا إنخفض هذا الرصيد "إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية

شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الإنخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الإرتفاع المستمر في فاتورة الإستراد. ذلك أن الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة ، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن هذا الرصيد اصبح سالبا (-14.39مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الاولى من سنة 2015 بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات الى حد 44 دولار للبرميل الواحد وهو تهديد خطير للإقتصاد الجزائري ، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل من خلال قانون المالية لسنة 2016.

الخلاصة :

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق العمومي على أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015 خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يخص سياسة الإنفاق العمومي :

- تزايد النفاقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة خاصة خلال الفترة (2001-2015) نتيجة تطبيق برامج إستثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، مع الإشارة إلى تراجع حجم نفقات التسيير لسنة 2015 كمؤشر عن بداية إعادة النظر في الإنفاق العمومي.

- هناك ضرورة لترشيد الّإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيز عناصر التخطيط ، الرقابة والجدوى.

- ضرورة مراعاة الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.

- البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفاق الإستثماري العمومي بالتركيز غلى القطاعات التي بإمكانها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

- ضرورة إيجاد آلية للمتابعة والتقييم فيما يخص تنفيذ هذه البرامج الإنفاقية.

ثانيا : فيما يخص الإستقرار الاقتصادي الكلي :

-فبالرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الإرتفاع المستمر لمعدل النمو الإقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).

-عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الإستقرار الإقتصادي الكلي .

- أما فيما يخص معدلات البطالة فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى الثلث تقريباً مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات ، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقت أو ظرفي.

- أما معدلات التضخم فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الإقتصاد الوطني وهي مرشحة للإرتفاع خلال سنة 2016 في ظل الظرف الإقتصادي السائد .

– أما التوازن الخارجي فإن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسناً كبيراً خلال هذه الفترة (الميزان التجاري كان إيجابياً في كثير من الأحيان) لكن مما يلاحظ أنه في آخر فترة الدراسة هناك إرتفاع لافت للإنتباه لحجم الواردات وقد يكون السبب هو قلة العرض الكلي – عدم مرونة الجهاز الإنتاجي – أمام زيادة الطلب الكلي فكان اللجوء إلى الإستيراد وهذا مايفسر تراجع رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2014 ليبلغ المنطقة الحمراء (–14.39 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2015. فمما سبق يمكن القول أن سياسة الإنفاق العمومي قد أدت إلى إحداث نوع من الإستقرار الإقتصادي الكلي لكن قد يكون هذا الإستقرار مؤقتاً أو ظرفياً ، وذلك لإعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات في تمويل المشاريع الإستثمارية، هذه المداخيل المرتبطة بسعر البترول الذي يعتبر عامل خارجي لا يمكن التحكم فيه.

وعليه يتضح بأن السلطات العمومية حاولت –خلال فترة الدراسة – إستعمال سياسة الإنفاق العمومي كآداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية لكن رغم هذا إلا أن الإقتصاد الجزائري ورغم الوفرة المالية التي ميزت هذه الفترة(هذه المؤشرات بدأت في التراجع مع نهاية 2014 وبداية 2015 نتيجة انهيار اسعار المحروقات في الاسواق الدولية) إلا أنه لم يحقق النمو الإقتصادي الدائم المستقر وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه ، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد .

وهذا مايتضح من خلال ملامح السياسة الاقتصادية المعتمدة بداية من سنة 2016 وذلك بالنظر للإجراءات غير المسبوقة والتي تضمنها قانون المالية لذات السنة.

المراجع:

1– بن بوزيان محمد، أ.شيبي عبد الرحيم ، أ.شكوري سيدي محمد ، الأثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية – جامعة أبر بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر.

2– البنك العالمي تقرير سنة 2004.

3– بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية ،ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، بجامعة سطيف ، الجزائر، 2013.

4– تومي عبد الرحمان،الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر– الواقع والآفاق– دار الخلدونية للنشر ، 2011.

5–جيمس جوراتني ، ريجارداستروب ، الإقتصاد الكلي الإختبار العام و الخاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض، العربية السعودية ، 1988..

6- سعيد عبدالحكيم ، التضخم ومؤشرات الاداء الاقتصادي في الجزائر (1989-2012)،مجلة دراسات اقتصادية ،افريل 2014.

7- سوزي عدلي ناشد – المالية العامة – منشورات الحلبي الحقوقية – طبعة أولى 2006 .

8- صخري عمر ، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة 2005 .

9- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الإقتصاد (نقود ، بنوك ، دورات إقتصادية ، علاقات إقتصادية دولية) ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 .

10- مسعودي مليكة، سياسة إستقرار الإقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الشلف،2014 .

11- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

12- قايدي الخميسي، دراسة قياسية للنفقات العمومية للفترة 1970-2006 في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005.

13- قروف محمد كريم- تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر (2001-2012) بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي بجامعة سطيف – الجزائر- 2013.

14- وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، لبنان ،2010 .

15 - BOUDJEMA Rachid, Economie du développement de l'Algérie, 1962-2010,DAR EL KHALDOUNIA,2011.

Documents et rapports : La Banque mondiale : Revue des dépenses publiques en Algérie ,rapport N°= 36270 du 15/08/2005

Sites internet :

www.banK- of- Algeria .dz

www.ons .dz

www.minef .gov.fr

www.ANDI .dz